(ISSN: 2959-5436) مجلة جامعة سومر للعلوم الانسانية (SUJHUS)
2024 (كانون الاول), مجلد 2,عدد 4 ,الصفحات 140-157

نظام الوزارة في العصور الاسلامية من خلال المصادر الأثرية (العصر العباسي أنموذجاً)

(دراسة آثارية حضارية)

م.د. محمد صالح عبد الصاحب[1]*

م.م. مهنـد عبـاس كـاظم[2]*

[1]رئاسة الجامعة، جامعة سومر،ذي قار، العراق

[2]رئاسة الجامعة، جامعة سومر،ذي قار، العراق

الملخص

تُعتبر الوزارة من الأنظمة الأساسية في السياسة الإسلامية، حيث مرت بمراحل متعددة منذ عصر الرسالة، فقد أطلق الرسول محمد (صلى الله عليه وآلة وسلم) لقب وزير على بعض الصحابة، مما يدل على أهمية هذا النظام، وقد برزت الوزارة بشكل واضح في العصر العباسي، حيث تُعد حجر الزاوية في أي نظام سياسي، إذ يتحمل الوزير العديد من المهام والواجبات، يتناول هذا البحث نشأة الوزارة وتطورها، فضلاً عن النظام الإداري في العصر الإسلامي من خلال المصادر الأثرية، مُحللاً كيف ساهمت هذه المصادر في تشكيل الفهم الحديث لتلك الفترة، كما يركز البحث على تنظيم الولايات والمناطق، والأدوار التي لعبتها المراكز الإدارية في دعم الاستقرار والازدهار الحضاري، مع تسليط الضوء على نظام الوزارة في العصر العباسي الذي شهد تطورات ملحوظة كان الوزراء يتمتعون بنفوذ واسع ومسؤوليات كبيرة تشمل إدارة الشؤون الحكومية والمالية في تلك الحقبة، وقد هيمن البويهيون على العراق وإيران مما أثر بشكل كبير على النظام السياسي، ورغم استمرار الخلافة العباسية، إلا أن السلطة الفعلية كانت بيد البويهيين، وفي العهد السلجوقي استعاد الخلفاء العباسيون بعض نفوذهم، لكن السلاطين السلجوقيين كانوا يتمتعون بسلطة كبيرة، خاصة في المجالات العسكرية والإدارية. تعكس هذه التحولات في النظام الوزاري التغيرات السياسية والاجتماعية العميقة التي شهدها العالم الإسلامي خلال تلك الفترات.

الكلمات المفتاحية: العصر الإسلامي، الوزارة، النظام الإداري، المصادر الأثرية، الولايات، المراكز الإدارية.

The Ministry System in the Islamic Eras through Archaeological Sources (The Abbasid Era as a Model) (An Archaeological and Civilizational Study)

Lecturer Dr. Mohammed Saleh Abdul Sahib[1*]

Asst. Lecturer. Muhannad Abbas Kazim[2*]

[1]University Presidency, University of Sumer, Thi Qar, Iraq

[2]University Presidency, University of Sumer, Thi Qar, Iraq

Abstract:

The ministry is considered one of the basic systems in Islamic politics, as it has gone through several stages since the era of the message. The Messenger Muhammad (may God bless him and his family and grant them peace) gave the title of minister to some of the companions, which indicates the importance of this system. The ministry emerged clearly in the Abbasid era, as it is the cornerstone of

* **Email address: drmohammedalnashi@gmail.com**

any political system, as the minister bears many tasks and duties. This research deals with the emergence and development of the ministry, as well as the administrative system in the Islamic era through archaeological sources, analysing how these sources contributed to shaping the modern understanding of that period. The research also focuses on the organization of states and regions, and the roles played by administrative centers in supporting stability and civilizational prosperity, while shedding light on the ministry system in the Abbasid era, which witnessed remarkable developments. Ministers enjoyed wide influence and great responsibilities, including managing governmental and financial affairs in that era. The Builds dominated Iraq and Iran, which greatly affected the political system. Despite the continuation of the Abbasid Caliphate, actual power was in the hands of the Builds. In the Seljuk era, the Abbasid caliphs regained some of their influence, but the Seljuk sultans enjoyed great power. Especially in the military and administrative fields. These transformations in the ministerial system reflect the profound political and social changes that the Islamic world witnessed during those periods.

Keywords: Islamic era, ministry, administrative system, archaeological sources, states, administrative centre's.

المقدمة:

يُعتبر العصر العباسي فترة غنية بالتغيرات الجذرية في نظام الحكم والإدارة في تاريخ الإسلام السياسي، وقد امتد تأثيرها إلى عهدين بارزين تلاهما: العهد البويهي والعهد السلجوقي، وخلال العصر العباسي، شهدت الدولة تطوراً ملحوظاً في تنظيم هياكلها الإدارية، حيث كانت الوزارة واحدة من أبرز المؤسسات السياسية التي ساهمت في إدارة الدولة العباسية، ورغم قلة الوثائق المكتوبة المتاحة من تلك الفترة، فإن الآثار المادية والوثائق المكتشفة في المواقع الأثرية تقدم رؤى قيمة حول تنظيم النظام الوزاري والسلطوي في ذلك الوقت، تشير المصادر الأثرية إلى دور الوزراء البارز في تعزيز السلطة السياسية وتطوير المؤسسات الإدارية كما تقدم هذه المصادر أدلة واضحة على التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها ذلك العصر، ومع تراجع الدولة العباسية، برز البويهيون كقوة جديدة في المنطقة، حيث سيطروا على العراق وفارس، وأثروا بشكل كبير في السياسة الإسلامية خلال فترة حكمهم تميز نظام الحكم بتعدد السلطات وتداخلها، إذ استمرت الخلافة العباسية بشكل رمزي، بينما كانت السلطة الفعلية بيد الأمراء البويهيين، وقد أدى هذا التعقيد في الحكم إلى ظهور أشكال متنوعة من التوازنات السياسية والإدارية، وفي العهد السلجوقي شهدت معادلة السلطة تغييرات جديدة حيث تمكن السلاجقة الذين قدموا من آسيا الوسطى من تقويض سيطرة البويهيين واستعادة بعض القوة للخلفاء العباسيين، ومع ذلك كانت السلطة الحقيقية بيد السلاطين السلجوقيين، خصوصًا في المجالات العسكرية والإدارية، وتميزت هذه الحقبة بتطورات بارزة في النظامين الإداري والعسكري، حيث تم تعزيز النظام الإقطاعي وإجراء إصلاحات إدارية، وتُعتبر هذه الفترات محورية في تاريخ العالم الإسلامي، إذ تم خلالها تأسيس أسس الحكم والإدارة التي أثرت بشكل كبير على النظم السياسية في المنطقة لعقود تالية تكشف الدراسة المتأنية لهذه الفترة عن تعقيدات السياسة والسلطة في العالم الإسلامي القديم، وتبرز الدور الحاسم الذي لعبته الأطراف المختلفة في تشكيل مسار التاريخ الإسلامي.

أهمية البحث:

تتميز هذه الدراسة بأهمية خاصة لأنها تركز على الجوانب الإدارية والتنظيمية في الحضارة الإسلامية، مما يساعد في فهم كيفية إدارة المجتمعات في تلك الفترة، وكيف أثر ذلك على الاستقرار والازدهار، وتُعتبر الوزارة من المناصب الرفيعة في الدولة الإسلامية، ورغم ذلك لم تُستخدم تسمية الوزير إلا في بداية الدولة العباسية.

اهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تحليل المصادر الأثرية التي تتعلق بنظام الوزارة في العصر الإسلامي، مما يساعد على فهم أفضل لكيفية إدارة الدولة وتوزيع السلطة والأدوار بين المسؤولين.

الغرض من البحث:

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تقديم مجموعة من الأدلة الأثرية التي تدعم الطروحات التاريخية حول النظام الإداري في العصر الإسلامي، مما يساهم في بناء قاعدة معرفية تامة حول الجوانب التنظيمية والسياسية في تلك الحقبة.

المبحث الأول

الوزارة تسميتها ونشأتها وتطورها

تُعتبر الوزارة واحدة من أبرز النظم السياسية في الإسلام، ويمكن القول إنها الأهم بين النظم التنفيذية على الإطلاق. فهي تمثل ولاية عامة تهتم بشؤون الأمة وتدير أمورها على الصعيدين الداخلي والخارجي. وقد عرّف ابن خلدون الوزارة بأنها "أم الخطط السلطانية والرتب الملوكية"، حيث يشير اسمها إلى مفهوم المساعدة العامة[1](انظر الشكل رقم(1).

التسمية: مفهوم الوزارة لغةً: الولاية، مأخوذة منْ الوزر، وهو الحمل الثقيل،[2] أو من الأزر، وهو الظهر، وقيل: إن اشتقاقه من الوزر، وهو الملجأ والمعتصم[3]، أما مفهوم الوزارة شرعًا: منصب في الدولة لأجل معاونة الأمير أو الخليفة في إدارة شؤون الدولة وتدبير أمورها[4].

اما مفهوم الوزارة اصطلاحًا: إنَ الوزارةَ لها مكانةٌ عاليةٌ في الإسلامِ[5]، وهيَ منْ أشرفَ منازل الآدميينَ بعدَ النبوةِ والخلافةِ، واسمها يدلُ على مطلقِ الإعانةِ، وهيَ نوعٌ منْ الولايةِ ؛ لأنَ الوزيرَ عون على الأمورِ، وظهير في السياسةِ ، وملجأٌ عندَ النوازلِ، وهوَ المشيرُ، والمؤازرَ، والمعاونَ،[6] إذْ ليسَ منْ الممكنِ أنْ يتعاطى الإمامُ جميعَ مهماتٍ المسلمينَ[7] ، وتنقسمَ الوزارةُ إلى قسمينِ :[8] اختلف اللغويون والمفسرون والكتّاب في أصل اشتقاق كلمة "الوزارة"، حيث ذكر إنها مأخوذة من "الوزر" (بفتح الواو والزاي) الذي يعني الملجأ، إذ يلجأ الملك أو الخليفة إلى رأي الوزير ومساعدته، وقيل أيضًا إنها مشتقة من "الأزر" الذي يعني الظهر، حيث يستند الخليفة إلى وزيره كما يستند الجسم إلى الظهر، كما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى:﴿ وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴾[9]وايضاً ورد في قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيرًا﴾[10]، وهي مأخوذة من " ليات الوزر" (بكسر الواو وسكون الزاي) بمعنى الثقل، حيث إن الوزير يتحمل عن الخليفة أعباءه ومسؤولياته، وقد ورد في قوله تعالى:﴿حتى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾[11].

لقد كان لنظام الوزارة في العصور الإسلامية دوراً مهماً في مجالي الإدارة والسياسة، حيث استند إلى مجموعة من المصادر الأثرية التي تسلط الضوء على كيفية تطور هذا النظام وأهميته.

المخطوطات التاريخية:

تُعد المخطوطات التاريخية من أبرز المصادر التي تساعد في فهم نظام الوزارة، إذ تحتوي على معلومات دقيقة حول الوزراء، وواجباتهم، وصلاحياتهم، ومن بين هذه المخطوطات:

- **كتب التواريخ:** مثل "تاريخ الطبري" و"تاريخ ابن خلدون"، حيث تُسجل الأحداث السياسية والإدارية.
- الرسائل والوثائق: التي تتعلق بتواصل الوزارة مع الخلفاء أو الحكام[12].

- النقوش والآثار:

تساعد النقوش المكتشفة في البيئات الأثرية على فهم التنظيم الإداري والوزاري، حيث تحتوي بعض الآثار على إشارات لوزراء معروفين أو لوائح بأسماء الإداريين.

- المؤرخون:

كتابات المؤرخين العرب، مثل ابن الأثير وابن كثير، تقدم رؤى تحليلية حول كيفية إدارة الدولة والعلاقة بين الخلفاء والوزراء.

الكتب الفقهية:

تناولت مجموعة من الكتب الفقهية المسائل القانونية والإدارية، مما يعكس كيف كان يُنظر إلى وظائف الوزير في إطار الشريعة[13].

الحوليات السنوية:

تسجيل الحوليات السنوية للأحداث، مثل التي كانت تُكتب في بلاط الخلفاء، تقدم معلومات عن نشاطات الوزارة والقرارات التي اتخذتها.

الفنون والعمارة:

تُعبر بعض الأعمال الفنية والمعمارية عن هيبة ودور الوزارة، مثل القصور التي بُنيت بأوامر وزراء أو التي كانت تمثل السلطة في الفترات الإسلامية المختلفة.

الأدب والشعر:

يمكن العثور على إشارات إلى الوزراء ودورهم في الشعر والأدب العربي، مما يعكس العلاقة الاجتماعية والسياسية للوزير[14].

تقسم الوزارة إلى قسمين:

- وزارةُ تفويضٍ: وهيَ أنَ يستوزرَ الإمامُ منْ يفوضُ إليهِ تدبيرُ الأمورِ برأيهِ وإمضائها على اجتهادهِ[15]، وهذا القسمُ أصلَ الولاياتِ والوظائفِ بعدَ الخلافةِ؛ لأنَ وزيرَ التفويضِ ينظرُ في كلِ ما ينظرُ فيهِ الخليفةُ، فالخليفةُ هوَ الأصيلُ، ووزيرَ التفويضِ يقومُ مقامهُ . [16]

- وزارةُ التنفيذِ: وهيَ أضعفُ حكما منْ سابقتها؛[17] لأنَ النظرَ فيها مقصورٌ على رأيِ الإمامِ وتدبيرهِ، وهذا الوزيرُ وسطٌ بينهُ وبينَ الرعايا والولاةِ، يؤدي عنهُ ما أمرَ، وينفذَ عنهُ ما حكمٌ، ويخبرَ بتقليدِ الولاةِ وتجهيزِ الجيوشِ، ويعرضَ عليهِ الأمورُ ليعمل فيهِ ما يؤمرُ بهِ، فهوَ معينٌ في تنفيذِ الأمورِ، وليسَ بوالٍ عليها،[18] ولا تفتقرُ هذهِ الوزارةِ إلى تقليدٍ وإنما يراعى فيها مجردَ الإذنِ[19].

تعتبر كلمة "وزير" من أصل عربي، حيث استخدمها العرب في أشعارهم قبل الإسلام، كما أطلقوها على أبنائهم، وهذا يدل على انتشار الكلمة واستخدامها بين العرب قبل ظهور الإسلام[20].

وفي فترة الرسالة، وردت لدى الأمامية بشكل خاص أن النبي محمد (ﷺ) أطلق على الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) لقب "الوزير"[21]، وفي العصر الاموي(٤١ه– 66م) وردت كلمة وزير في نصوص متعددة وبمعان مختلفة كما وردت في رواية تاريخية أن محمد بن الحنفية لقب المختار الثقفي " وزيري واميني " وتأتي هنا بمعنى المندوب والممثل، بالإضافة الى ذلك أن عبد الحميد الكاتب[22] تولى الوزارة لمروان بن محمد (126ه-744م).[23]

ومن الضروري الإشارة إلى أن بعض الباحثين يعزون أصل الكلمة واشتقاقها إلى اللغة الفارسية (ساسانية) كما أن نظام الوزارة في تطوره تأثر بشكل كبير بالبيئة العربية الإسلامية خلال فترة نشأته، ويُحتمل أن فكرة الوزارة قد استُمدت من إيران، حيث كان الفرس يشاركون في هذا المنصب، ويبدعون فيه بينما كان الخلفاء من العرب والوزراء من الفرس[24].

ويعود بعض المستشرقين إلى أصل كلمة "الوزارة" في اللغة الفارسية القديمة، حيث يربطونها بكلمة "فشير" التي تعني القاضي أو الحكم، ومع ذلك لا يمكننا الاتفاق مع هؤلاء المستشرقين في رأيهم حول اشتقاق هذه الكلمة من الفارسية القديمة، إذ أن هناك فرقاً واضحاً بين مفهوم القضاء، ومفهوم الوزارة كما يوضح ابن خلدون معنى الوزارة بقوله إنها "أم الخطط السلطانية والرتب الملوكية"، حيث يشير اسمها إلى مفهوم المساعدة العامة فطبيعة عمل الوزير تتطلب منه مساعدة الخليفة في مختلف الأمور، مما يجعلها تتجاوز المناصب الأخرى التي تركزت على مهام محددة مثل الكتابة والحجابة والجباية وحتى القضاء، وقد بين ابن خلدون الهدف من إنشاء

هذه الوظيفة بقوله: "إن السلطان في ذاته ضعيف ويواجه أعباءً ثقيلة، لذا يحتاج إلى الاستعانة بأبناء جنسه، وإذا كان يستعين بهم في شؤون معيشته ومهنه، فما بالك في إدارة شؤون أمته ومن أؤتمن على رعايتهم"[25].

تاريخ الولايات والمراكز الإدارية في العصور الإسلامية يعكس تطور النظام الإداري للدولة الإسلامية عبر العصور

بعد بزوغ الإسلام في القرن السابع الميلادي، تم إنشاء الولايات والمراكز الإدارية كوسيلة لتنظيم الحكم وإدارة شؤون الدولة، مما يعكس تطور النظام الإداري للدولة الإسلامية على مر العصور:

1. **الخلافة الراشدة (632-661 م):**

تم تقسيم الدولة إلى ولايات تحت إشراف الخلفاء، وكانت أبرز هذه الولايات:

-الشام: والتي تضم بلاد الشام، بما في ذلك سوريا وفلسطين والأردن.

-العراق: حيث كانت الكوفة والبصرة هما المركزان الرئيسيان.

-مصر: كانت تحت إشراف عمر بن الخطاب الذي عيّن عمرو بن العاص والياً عليها.

- الحجاز: حيث كانت مكة والمدينة من أهم المراكز[26].

2. الدولة الأموية (661-750 م):

تواصلت الولايات مع توسع أكبر، حيث تم تصنيفها إلى نوعين:

- *الولايات الكبرى*: مثل العراق، الشام، مصر، الحجاز، وخراسان.

- *الولاة*: كانوا يتولون مسؤولية حكم هذه الولايات، مع التأكيد على ولائهم للخليفة.

3. الدولة العباسية (750-1258 م):

- كانت الولايات أكثر تنظيماً، وشهدت اقتساماً لولايات الخلافة إلى:

- الولايات الكبرى: مثل العراق والشام ومصر.

- الولايات الفرعية: التي كانت تدير بعض المناطق الصغيرة.

- استخدم العباسيون نظام "العمال" بدلاً من الولاة، حيث كان العمال من ضمن النظام الإداري للسيطرة على الأراضي بشكل أفضل[27] (انظر الشكل رقم(2).

4. الدول والإمارات الإسلامية:

مع سقوط الدولة العباسية، برزت دول وإمارات مستقلة، منها:

-الدولة الفاطمية : التي تولت حكم أجزاء من شمال إفريقيا ومصر.

-الدولة الأيوبية : بقيادة صلاح الدين الأيوبي، والتي كانت تتمتع بنظام إداري خاص.

- المماليك: الذين أسسوا دولة في مصر.

5. التقسيمات الإدارية:

- كانت هناك تقسيمات إدارية متنوعة، مثل الأقاليم (الولايات) والدوائر(المراكز)، تمثل أساليب الحكم المختلفة

- كانت المراكز الحضرية مثل بغداد ودمشق والقاهرة تُعتبر مراكز ثقافية وإدارية بارزة[28].

لقد ساهم هذا النظام الإداري المتنوع والمتقدم في استقرار الدولة الإسلامية وازدهارها مما جعلها واحدة من أعظم الإمبراطوريات في التاريخ.

الشروط التي يجب أن تتوفر في وزير التنفيذ:

1- الأمانة، لضمان عدم خيانته فيما أُوكل إليه، وعدم غشه في الأمور التي يُستشار فيها.

2- صدق اللهجة، ليكون موثوقًا في ما ينقله ويعمل بما يقوله.
3- قلة الطمع، حتى لا يقع في فخ الرشوة أو يتساهل في الأمور.
4- أن يكون خاليًا من العداوة والشحناء مع الناس، لأن العداوة تعيق التفاهم وتمنع التعاطف.
5- أن يكون من الذكور، ليكون شاهدًا على ما ينقله إلى الخليفة وعنه.
6- الذكاء والفطنة حتى لا تُخدع الأمور ولا تلتبس عليه، لأن عدم وضوح الأمور يعيق اتخاذ القرارات السليمة.
7- ألا يكون من أصحاب الأهواء، حتى لا يجره الهوى من الحق إلى الباطل، ولا يختلط عليه الحق بالباطل، فالأهواء قد تضلل العقول وتبعد عن الصواب، كما قال النبي: "حبك الشيء يعمي ويصم".
8- إن الحنكة والخبرة تساهمان في صحة الرأي وسلامة التدبير، حيث تعتبر التجارب بمثابة دروس مستفادة من نتائج الأمور، وإذا لم يكن الشخص مشاركًا في الرأي، فلا حاجة له إلى هذا الوصف.
9- أوضح الفقهاء في أحكامهم العامة أنه لا يجوز أن تتولى المرأة منصب الوزارة، وذلك لأن هذا المنصب يتطلب القدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة والثبات في المواقف، وهو ما قد يكون صعبًا على النساء كما أن الوزارة تتطلب الظهور في إدارة الأمور بشكل مباشر، وهو ما يعتبر محظورًا بالنسبة لهن[29].

يمكن أن يتولى وزارة التنفيذ شخص من أهل الذمة، ولكن لا يُسمح بذلك في وزارة التفويض، فالإسلام يعد أحد الشروط الأساسية لمن يتولى هذه الوزارة، حيث إن وزارة التفويض تتعلق بولاية أمر المسلمين، لذا لا يجوز أن تُعهد مثل هذه المناصب إلى ذمي[30].

يجوز للخليفة أن يُعيّن وزيري تنفيذ سواء في الاجتماعات أو بشكل فردي، ولكن لا يُسمح له بتعيين وزيري تفويض في الاجتماعات. كما أنه لا يجوز تعيين إمامين، لأن ذلك قد يؤدي إلى تعارض في الأمور المتعلقة بالعقد والحل والعزل، كما ورد في قوله تعالى:﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[31]، ومن المهم الإشارة إلى أنه في حال تم عزل وزير التفويض، فإن ذلك سيؤدي إلى عزل وزير التنفيذ أيضًا، أما إذا تم عزل وزير التنفيذ، فلن يؤثر ذلك على أي من الولاة[32].

النشأة والتطور:

كانت وظيفة الوزير معروفة لدى العرب منذ زمن بني إسرائيل، وقد وردت في القرآن الكريم إشارات تدل على قدم استخدام هذه الوظيفة ففي قوله تعالى على لسان نبيه موسى عليه السلام:﴿ وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي﴾[33]، فوظيفة الوزير معروفة لدى الفرس منذ فترة الدولة الساسانية، حيث كان ملوك الساسانيين يعينون وسطاء لإدارة شؤون الدولة في غيابهم عن الرعية، وكان من أبرز هؤلاء الوزراء (حمهر) وزير أنو شروان، الذي اشتهر بحكمته وحنكته كما أن اليونانيين كانوا يعرفون وظيفة الوزير، حيث كان الإسكندر الأكبر يعتمد على آراء أرسطو طاليس، الذي كان يُعتبر بمثابة وزير له، مما يدل على أهمية هذه الوظيفة إذا كان هذا الأمر ينطبق على النبوة، فإنه يمكن أن يُطبق أيضًا على الإمامة، وقد مارس كل من أبي بكر وعمر وعثمان (رض) والإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) مهام الوزراء، ومما يبرز أهمية هذه المؤسسة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين أما في عهد بني أمية، فلم تكن القواعد والقوانين محددة، بل كان المستشارون الملكيون يقومون بدور الوزراء، وكان يُطلق على كل واحد منهم لقب كاتب أو وزير أو مشير[34].

وتعود كلمة "وزير" إلى عصور قديمة في اللغة، حيث كان ملوك العرب قبل الإسلام في اليمن والحيرة والشام يطلقون على من يساعدهم في تحمل أعباء الملك عدة ألقاب فقد كانوا يسمونه "الراهن" لأنه مرتبط بتدبير الأمور، و"الزعيم" لأنه يتمتع بحسن الرأي، و"الكافي" لأنه يقوم بتلبية احتياجات الملك، و"الكامل" لأنه يُفترض أن يكون متصفًا بكافة الفضائل، ولم يكن الملوك ليغنوا عن

الوزراء إذا أرادوا الخير لشعوبهم كما قال ابن المقفع: "إن الملك لا يمكن ضبطه إلا بمساعدة ذوي الرأي، وهم الوزراء والمعاونون"[35].

وهناك حديث نبوي يتحدث عن الوزير، حيث قال النبي (صلى الله عليه وآلة وسلم): " إذا أراد الله بالأمير خيرًا، جعل له وزير صدق، إن نسي ذكره، وإن ذكر أعانه، وإذا أراد الله به غير ذلك، جعل له وزير سوء، إن نسي لم يذكره، وإن ذكر لم يعنه"، كما أشار الماوردي إلى ما روي عن النبي محمد (صلى الله عليه وآلة وسلم) أنه قال: "ما من رجل من المسلمين أعظم أجرًا من وزير صالح مع إمام يطيعه ويأمره بما يرضي الله تعالى"، وقد ورد عن الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) أنه قال: قال رسول الله محمد (ﷺ): "لم يكن قبلي نبي إلا وقد أعطي سبعة نجباء رفقاء ووزراء، وأنا أعطيت أربعة عشر: حمزة، وجعفر، وعلي، وحسن، وحسين، وأبو بكر، وعمر، والمقداد، وعبد الله بن مسعود، وأبو ذر، وحذيفة، وسلمان، وعمار، وبلال"[36].

إن كلمة "وزير" التي وردت في الأحاديث النبوية الشريفة عن النبي محمد (ﷺ) وعن الصحابة لم تكن تشير إلى وجود منصب وزاري محدد المهام، بل كانت تعني استعانة الأمير أو السلطان بشخص يساعده ويعاضده في إدارة الحكم[37].

والنص التالي يتحدث عن حديث الرسول الأعظم محمد (ص) الذي يؤكد هذا المعنى ويوضحه، حيث قال: "يا بني عبد المطلب، والله إني لا أعلم شابًا في العرب جاء قومه بما هو أفضل مما جئتكم به لقد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه، فإيكم يساندني في هذا الأمر ليكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم"[38] فأحجم القوم عنها جميعا إلا الامام علي بن ابي طالب(عليه السلام) فإنه قال : " انا يا نبي الله أكون وزيرك عليه " من ذلك يتضح لنا بأن المقصود بالوزارة في صدر الاسلام نظام يكفل للملوك وأولى الأمر مساعدتهم في شؤون الدولة والرعية فعلى هذا الاساس نرى أن الرسول الكريم محمد (ص) كان يستعين بكبار الصحابة في قضاء شؤون الرعية وكان يتخذ له كتابا يدونون ما تقتضيه الحاجة الى ذلك ولم يسموا وزراء[39].

ويستعرض ابن شاذان، أحمد بن جعفر، أهمية دور الوزير أو السلطان في إدارة شؤون الدولة موضحًا كيف يسهم في تلك الشؤون بقوله: "لا يستقيم السلطان ملكه إلا بالوزير والأعوان" كما يصف مكانة الوزير في الدولة وعلاقته بالملك أو الخليفة بأسلوب بلاغي جذاب حيث يقول: "أهمية الوزير الناصح للملك كأهمية الملح في العجين، وكإلزامك في المسك، فالملح يُحسن العجين، وإلزامك يُعزز عبق المسك، والمسك يزيده احكاماً "[40] وفي سياق آخر، يوضح مكانة الوزير بالنسبة للخليفة، مشيرًا إلى أنه الشخص الذي يلازمه، وأن مكانته وحياته ونجاحه أو فشله مرتبطون بشخص الخليفة أو الملك أو السلطان حيث يقول: " يعتبر من أعوان الملوك، ويُوصف بقرب الوسيلة، فهو الوزير الجامع الناصح والمشاور اللبيب الذي يرتفع بارتفاع الملك ويهلك بهلاكه"[41]، واما ابن الخطيب المعروف بلقب "لسان الدين" يوجه كلمات موزونة وعميقة للوزير مشددًا على أهمية دوره في الدولة وما يتطلب من مسؤوليات جسيمة تعتمد على كفاءته في الأداء فيقول: "عندما تبدأ في عمل ما يجب أن تتبع عيونه دون تسرع، وأن تبرز ما لديك دون أن تشتت انتباهك عن الأسس ثم عليك أن تتقدم نحوها وتربط بينها لا تغني التفاصيل عن الجوهر، فلكل وقت عمله الخاص، وأقل ما يمكن أن يحدث من ازدحام الأعمال هو أن يتسلل الفساد إليها تذكر أن من يظهر صبره الجيد على تنظيم أموره، يظهر أيضًا صبره على الشدائد التي يواجها في تقلبات الزمن ومكائده"[42].

وفي سياق آخر، يوضح ما ينبغي على الوزير فعله أو كيفية تعامله قائلاً: "إذا خصك بمشورته وطلب رأيك لضرورة ما، فلا تخاطبه كما لو كنت مرشدًا لمن يستشيرك أظهر له حاجتك لما يطرحه، واحذر من أن تضعه في موقف محرج فالكلام الذي يتوافق فيه المتحدث مع ما يشعر به السامع يكون له تأثير أكبر"[43]، ويقول البلوي يوسف ت(604ه/1208م): " الوزير هو محور الدولة وعمودها، وهو السند الذي يستنير به السلطان في مواجهة التحديات حيث يتحمل عنه أعباء الأمور سواء كانت بسيطة أو معقدة، ولا يمكن لأي ملك عاقل الاستغناء عن الوزير" وقد منح البلوي الوزير مكانة بارزة، مشبهاً إياه برمز الدولة، حيث يُعتبر المرتكز الذي يدير شؤونها، ويجب أن يتحلى بصفات معينة تناسب هذا المنصب الرفيع[44].

المبحث الثاني

الوزارة العباسية في العصر العباسي الاول

تعتبر الوزارة من حيث الأهمية بعد الخلافة في إدارة الشؤون الإدارية والسياسية للدولة، حيث يحتل منصب الوزير مكانة بارزة في تنظيم شؤون الدولة من خلال هذا المنصب يتمكن الخليفة من الاطلاع على أحوال رعيته ومتابعة شؤونهم، واعتمدت الدولة على العنصرين العربي والفارسي حيث كان للعنصر الفارسي دور بارز في إدارة شؤون الدولة، وقد اعتمد العباسيون على الفرس في إدارة شؤونهم اعترافًا بفضلهم، وأسندوا إليهم زمام الأمور وتولي المناصب العليا، بعد أن كانت هذه المناصب في الغالب بيد العرب خلال العصر الأموي، وبالتالي، اقتبس العباسيون العديد من عادات الفرس وتقاليدهم وأنظمتهم في الإدارة والحكم، مما أدى إلى ظهور جماعات من الموظفين لتحل محل النخبة العربية التي كانت تحيط بالخليفة الأموي، وقد تم تقسيم هذه الجماعات إلى طبقات تتنافس فيما بينها، وكان الوزير يتصدر هذه الطبقات[45].

ولم يقتصر العباسيون على اقتباس نظام الوزارة من الفرس فحسب بل قاموا أيضًا باختيار وزرائهم من بينهم، وبالتالي تأثرت الفكرة والمصطلحات والأشخاص من الثقافة الفارسية خلال العهد العباسي الأول بشكل ملحوظ، وكان أبو سلمة الخلال هو أول وزير عينه الخليفة العباسي الأول ابو العباس عبد الله السفاح[46]، (انظر اللوحة (رقم3) اذ لم تحدد سلطات الوزير بصورة واضحة خلال وزارة ابي سلمة الخلال لكنها تطورت تدريجياً حتى اتخذت شكلها النهائي في أواخر العصر العباسي فكانت وظيفة الوزراء الأول للعباسيين كوظيفة الكتاب عند الامويين، وكان خلفاء بني العباس يقيمون على الوزارة من يجيد الكتابة[47]، وبعد قتل ابي سلمة لم يتلقب احد ممن جاء بعده بلقب الوزارة خشية من القتل وان يتعرضوا لما حل بابي سلمة، فخالد بن برمك على الرغم من علو منزلته عند الخلفاء العباسيين واشرافه على ديواني الجند والمال، كان يعمل عمل الوزراء ولا يسمى وزيراً.

استمرت الوزارة في عهد ابو جعفر المنصور كاسم بلا مضمون نتيجة لاستبداده وقسوته، حيث كان المنصور يتولى جميع شؤون الدولة بنفسه مما أدى إلى تركيز السلطة في يده وعدم السماح لأحد بالعمل برأيه ، وقد اتسمت الإدارة العباسية في العصر العباسي الأول بقدر كبير من المركزية، حيث كان الخليفة هو محور السلطة، وكان إشرافه شاملاً على الضرائب وجميع الجوانب الإدارية والعسكرية كما كان الوزير يفتقر إلى أي سلطة حقيقية، وكان حذراً للغاية بسبب الرقابة الصارمة التي يفرضها الخليفة، حتى أن وزراء السفاح والمنصور لم ينجُ من القتل سوى خالد بن برمك، ولكن بعد أن استقرت الأمور في خلافة محمد المهدي العباسي، بدأ في تفويض العديد من الأمور للوزراء ليديروا شؤون الدولة وفقاً لرؤيتهم مما عزز من مركز الوزارة وثبت قواعدها، وذلك بفضل كفاءة وزيره أبي عبيد الله معاوية بن يسار الذي كان كاتباً للمهدي ونائباً عنه قبل أن يتولى الخلافة[48].

وقد وصلت الوزارة إلى مستوى عالٍ من القوة في عهد الخليفة هارون الرشيد حيث لم تقتصر على العرب فقط فقد بلغ الوزير يحيى البرمكي الذي عينه الرشيد الى درجة كبيرة من النفوذ، وكان يحيى وابناه، الفضل وجعفر اللذين يجلسون يومياً أمام الناس حتى منتصف النهار، حيث كانوا يتناولون شؤونهم واحتياجاتهم دون أن يحجبوا أحداً أو يضعوا ستاراً بينهم وبين العامة، ولكن البرامكة أساءوا التصرف حيث احتكروا الوظائف لمناصريهم وأعوانهم، وسيطروا على خزائن الأموال، ومع تزايد نفوذهم وتأثيرهم على الناس، بدأ الرشيد يشعر بالخوف منهم، مما أدى إلى اتخاذ قرار بإبعادهم في عام (187هـ/802م، ففي عصر الخليفة المأمون، منح الوزير الفضل بن سهل حرية كبيرة في إدارة الأمور السياسية، حيث فوضه المأمون بقيادة الحروب ورئاسة الشؤون الإدارية، وأطلق عليه لقباً جديداً هو "ذا الرياستين"، وكان الفضل بن سهل من أصل فارسي، لكن الخليفة تخلص منه لاحقاً بقتله، ومع تسلط الاتراك، ضعفت مكانة الوزراء وانتقلت السلطات الفعلية إلى الجيش حتى انتهى منصب الوزارة بعد دخول البويهيين بغداد في تلك الفترة، كان كاتب الأمير البويهي يقوم بدور الوزي، ويتمتع بصفة عسكرية وحربية، ومن مهامه وضع الخطط. ومع مرور الوقت،

بدأت الوزارة تكتسب طابعاً وراثياً في بعض العائلات ذات النفوذ أو القدرة الكتابية كما انتشرت ألقاب للوزراء، حيث كان يُطلق على بعضهم لقب "شرف الملك" وآخرون لقب "سعد الدولة" وغيرها من الألقاب[49] .

لم تكن سلطات الوزراء متساوية حيث تمتع بعضهم بسلطات إدارية واسعة بينما حصل آخرون على سلطات محدودة، وقد تم تصنيف الوزارات إلى نوعين رئيسيين: الأول هو وزارة التفويض، حيث يمارس الوزير جميع سلطات الخليفة في الإدارة باستثناء حق تعيين ولي العهد أو عزل الخليفة، ومن أبرز وزراء التفويض في العصر العباسي الأول هم آل برمك وآل سهل وآل الربيع. أما النوع الثاني فهو وزارة التنفيذ، التي تقتصر سلطاتها على تنفيذ أوامر الخليفة وقراراته، ورغم ذلك كان يتمتع الوزير بسلطات واسعة بشكل عام يعتمد مدى سلطات الوزير على شخصية الخليفة ومدى ما يمنحه له من حقوق[50].

كان من الضروري أن يتمتع الوزير، نظراً لأهمية منصبه كوسيط بين الخليفة والرعية، بخصائص تتناسب مع طباع الملوك وطباع العامة على حد سواء ذلك يمكنه من التعامل مع كلا الطرفين بطريقة تكسبه قبولهم ومحبتهم كما كان يجب أن يتحلى بالأمانة والصدق والشجاعة، بالإضافة إلى الكفاءة والفطنة واليقظة والدهاء والحزم علاوة على ذلك، كانت هناك صفات أخرى لا غنى عنها مثل الفضل والكرم، ليتمكن من كسب الأنصار، وكان من المهم أيضاً أن يتحلى بالرفق والتأني والحلم والوقار وقوة البيان، ومع مرور الوقت، كانت بعض العوامل تؤثر في اختيار الوزراء، حيث كان يتم أحياناً تعيينهم كمكافأة على جهودهم أو مساعدتهم للخليفة لكن مع تدهور الخلافة العباسية وضعفها، لم يعد من الضروري مراعاة الجمع بين الصفات المطلوبة أو ما قدمه الأفراد للدولة أو للخلفاء من خدمات، فقد أصبح اختيار الوزراء يعتمد على أغراض أخرى، من أبرزها الرشوة التي تحولت إلى الوسيلة الرئيسية للترشيح لهذا المنصب الرفيع[51].

وكان من مهام الوزراء في العصر العباسي الاشراف عن دواوين الدولة، والشؤون المالية وشؤون الترسيل والمكاتبات ، والشؤون الحربية، ولهذا اصبح الوزير يجمع في عمله بين السلطتين الدينية والحربية ، او بمعنى آخر بين خطتي السيف والقلم ، كذلك كان من مهامه النظر في قضايا الناس ومطالبهم وتعيين الولاة.[33]

ويبدأ العصر العباسي الثاني بخلافة المتوكل التي بدأت في عام 232هـ/847م، والتي تمت بفضل الجنود الأتراك في سامراء. كانت هذه الفترة تمثل نقطة تحول هامة في تاريخ الدولة العباسية، حيث أدت إلى ضعف كبير في الخلافة ونهاية عصر الخلفاء العباسيين الأوائل سعى المتوكل إلى إعادة التوازن للدولة من خلال إعادة العرب إلى الجيش وإبعاد الأتراك، لكن الأتراك شعروا بالتهديد من هذا المخطط وقاموا باغتياله، ومن ثم استولى الأتراك على الحكم وأصبحوا يتحكمون في الخلفاء، مفروضين إرادتهم عليهم، وهكذا أدت الفوضى العسكرية إلى تراجع الدولة العباسية وضعف مكانتها في العالم الإسلامي، مما ساهم في ظهور العديد من الفتن والانقسامات داخل الدولة، كان اعتماد الخليفة المعتصم على الجند الأتراك عاملًا أساسيًا في ضعف الخلافة العباسية بعد مقتل الخليفة المتوكل، وهكذا فإن اعتماد الخليفة المعتصم على الجند الأتراك كان بداية لضعف الخلافة العباسية الذي استمر خلال فترة الفوضى العسكرية التي أعقبت مقتل المتوكل.[52]

وقد جاءوا بابن الخليفة المنتصر ليخلفه، ولم يكن أمام المنتصر خيار سوى إرضاء الأتراك والتودد إليهم وتنفيذ مطالبهم لكنه كان يشعر بوطأة طغيانهم واستبدادهم، مما دفعه للتفكير في وضع حد لتدخلهم في شؤون الدولة من خلال القضاء على قادتهم والتحرر من سيطرتهم لكن الأتراك اكتشفوا نواياه فدسوا له السم، مما أدى إلى وفاته عام 248هـ/863م، بعد فترة حكم لم تتجاوز ستة أشهر ثم جاءوا بأحد أبناء المعتصم، وهو أحمد بن محمد، ولقبوه بالمستعين[53]. وهكذا، استمرت الأتراك في السيطرة على الحكم، وقتل الخلفاء الذين حاولوا التخلص منهم. وبدأت فترة الفوضى العسكرية التي استمرت حتى عام 256هـ/ 870م[54]، وبعد مقتل الخليفة المنتصر، قام الأتراك ببيعة الخليفة المعتز بن المتوكل كان المعتز على دراية بأن الأتراك هم من اغتالوا والده، لكنه لم يكن قادرًا على مواجهتهم نظرًا لاعتماده عليهم في تأمين حكمه حاول المعتز الاستعانة بطاهر بن محمد بن عبد الله بن طاهر، والي خراسان لكنه لم

يحقق النجاح في ذلك فقد تمكن الأتراك من إقناع المعتز بإبعاد سليمان بن عبد الله بن طاهر عن سامراء، مما أدى إلى استمرار سيطرتهم على الحكم وخلق الفتن والمشاغبات كانت والدة المعتز تحثه على مواجهة الأتراك لكنها كانت تدرك أنه غير قادر على ذلك، وبعد مقتل الخليفة المعتز بايع الأتراك الخليفة المهتدي بن الواثق، وكان المهتدي خليفة قويًا ولم يكن ينوي الخضوع للأتراك، وعندما علم بأنهم يخططون لخلعه قرر التصدي لهم في محاولة للتخلص من نفوذهم حاول المهتدي استغلال الخلافات الداخلية بين الأتراك، فأرسل رسالة إلى القائد التركي بابكيال يأمره بقتل موسى بن بغا أحد القادة الأتراك الآخرين لكن بابكيال أدرك هذا المخطط وذهب ليخبر موسى بما جرى فقال له موسى: "أنصحك بالذهاب إلى سامراء وإبلاغه بأنك في طاعته ونصرته ضدّي وضد مفلح، ليطمئن إليك، ثم تدبر في قتله" استجاب بابكيال لنصيحة موسى وعاد إلى سامراء، لكن المهتدي شعر بأن هناك مؤامرة تُحاك ضده فجمع حوله المغاربة والأتراك، وقبض على بابكيال وأمر بقتله. أثار مقتل بابكيال غضب الأتراك فشنوا هجومًا على الخليفة المهتدي، ورغم محاولاته الاستنجاد بالعامة وجمع قواته ومؤيديه لم يستطع الصمود أمام الأتراك، وتم قتله في شوال 256هـ/870م[55].

المبحث الثالث

الوزارة في العهد البويهي

مرت الوزارة العباسية قبل فترة البويهي بثلاث مراحل رئيسية، حيث تميزت كل مرحلة بسمات خاصة بها. ففي العصر العباسي الأول، كانت للوزارة دور كبير وفعّال في إدارة الدولة العباسية، وتوجيه سياستها، وإنعاش اقتصادها، ولا عجب أن مرتبة الوزارة كانت تأتي بعد منصب الخلافة، إذ كان الخليفة غالبًا ما يفوض وزيره في إدارة شؤون الدولة مما أدى إلى زيادة سلطة الوزير[56].

وفي فترة ازدياد نفوذ الأتراك (324هـ - 935م)، شهدت المرحلة الثانية من منصب الوزارة تراجعاً في السلطة والنفوذ مقارنةً بما كان يتمتع به وزراء العصر العباسي الأول فقد زاد النفوذ التركي في هذه المرحلة، مما أدى إلى حدوث صدامات بين الوزراء والقادة الأتراك الذين سعى بعضهم للاستحواذ على شؤون الدولة، بما في ذلك اختصاصات الوزراء أنفسهم. حتى أن القائد التركي أنامش قد جعل من نفسه وزيراً للخليفة العباسي، كما أن بعض وزراء عصر ازدياد النفوذ التركي تعرضوا لسخط القواد الأتراك ونقمتهم، وعلى سبيل المثال، عزل الوزير أحمد بن الخصيب، وزير الخليفة المستعين بالله لعدم تنفيذه رغبات قواد الأتراك كما أضطر عبد الله بن محمد بن يزداد، وزير الخليفة المستعين بالله، إلى الهرب من حاضرة الخلافة خوفاً من بطش أولئك القُواد[57].

أبرز الأحداث التي شهدتها الوزارات خلال فترة الخلفاء:

عانت الوزارة العباسية من أسوأ ظروفها خلال فترة حكم الخليفة المقتدر بالله (295هـ - 908م)، حيث تولى اثنا عشر وزيرًا هذا المنصب بشكل متتابع، ولم يتمكن أي منهم من الاحتفاظ به لفترة طويلة بل إن بعضهم تولى الوزارة أكثر من مرة، وفي فترة أمرة الأمراء التي تمثل المرحلة الثالثة من مراحل الوزارة العباسية أدى ظهور هذا المنصب إلى فقدان الوزارة لآخر ما تبقى لها من سلطة فقد حُرم الوزراء من ممارسة اختصاصاتهم الإدارية والمالية، وانتقلت تلك الاختصاصات إلى أمير الأمراء وكاتبه، ويصف ابن الأثير هذا الوضع الجديد بقوله: "وبطلت الدواوين في ذلك الوقت، وبطلت الوزارة، فلم يكن الوزير ينظر في شيء من الأمور، وإنما كان ابن رائق وكاتبه يتوليان النظر في جميع الأمور، وكذلك كل من تولى إمرة الأمراء بعده "، واقتصر دور الوزير على المشاركة في المواكب والاحتفالات الرسمية، وفي السنة الأخيرة من فترة أمرة الأمراء، فقدت وزارة الخليفة العباسي مكانتها وسلطتها، حيث اكتفى الخليفة بكاتب لإدارة شؤونه بعد ذلك تحول منصب الوزير إلى الأمير البويهي. وكان آخر وزراء الخلافة العباسية قبل استحواذ بني بويه على السلطة في العراق هو أبو الفرج محمد بن علي السامري. وقد ذكر المسعودي عنه أنه "آخر من خوطب بالوزارة في أيام بني العباس حتى وقتنا هذا"، وذلك في سنة (345 هـ / 956 م)، وهي سنة وفاته[58].

ويشير مسكويه إلى أن الخليفة المستكفي بالله عندما ألقى القبض على وزيره أبي الفرج السامري في شهر ربيع الثاني من عام(333هـ / 945 م)، قام بتعيين أبي أحمد الفضل بن عبد الرحمن في أموره الخاصة، ويؤكد ابن الأثير أن المستكفي بالله عيّن بعد عزل وزيره أبي الفرج السامري، أبا عبد الله بن أبي سليمان، ثم ألقى القبض عليه أيضاً، قبل أن يستعين بأبي الفضل بن عبد الرحمن، ويتضح من هذه الروايات أن الخليفة المستكفي بالله لم يعين وزيراً له بعد السامري، وفي أواخر فترة حكم البويهيين استغل الخليفة العباسي القائم بأمر الله الظروف السياسية الصعبة التي واجهها أمراء آل بويه، واستعاد حقه في تعيين وزير له، ويذكر أنه عندما بويع القائم بأمر الله بالخلافة في عام (422 هـ /1031 م)، قام بتعيين أبي طالب محمد بن أيوب وزيرًا له، وبعد ذلك عُين أبا القاسم علي بن الحسين بن أحمد بن المسلمة، المعروف بلقب رئيس الرؤساء، وزيرًا أيضًا، ويُروى أن أبا القاسم بن المسلمة كان أول وزير للخليفة العباسي، حيث تولى الوزارة في عام (437 ه/1046م)، وتؤكد روايات أخرى أن أبا القاسم بن المسلمة شغل منصب الوزارة للقائم بأمر الله قبل دخول السلاجقة إلى العراق، وكان له دور مباشر في نشوء حركة البساسيري[59].

كان للوزارة دور بارز في النصف الأول من فترة حكم البويهيين حيث لعب الوزراء دورًا فعالًا في إدارة شؤون الدولة، فقد اعتمد أمراء بني بويه بشكل كبير على وزرائهم في تنفيذ سياساتهم الإدارية والعسكرية خاصة خلال فترة حكم عماد الدولة وأخوته ركن الدولة ومعز الدولة، ومن ثم في زمن عز الدولة بختيار وأبناء عمه عضد الدولة ومؤيد الدولة وفخر الدولة، وأما الوزير أبو الفتح بن العميد، فقد نال ثقة الأمير ركن الدولة بشكل كبير حتى أنه فوضه بالكامل لإدارة البلاد من الناحيتين الإدارية والعسكرية، وقد أبدع في أداء هذه المهمة، حتى أصبح في مكانة عالية حيث كان كبار قادة الجيش يسيرون أمامه عندما يركب، ولم يكن أحد منهم يتردد في تقبيل الأرض بين يديه[60].

لم تستمر هذه الفعالية للوزارة خلال فترة الحكم البويهي، فعندما انتقل الحكم إلى أبناء الأمير عضد الدولة ومن ثم إلى خلفائهم من الأمراء، بدأت الوزارة تعود إلى حالتها السابقة من الضعف والانحلال التي كانت عليها قبل العهد البويهي، وبدأ الوزراء يفقدون تدريجياً هيبتهم وتأثيرهم بسبب الظروف الناتجة عن النزاعات بين أفراد البيت البويهي على السلطة.

مزايا الوزارة في العهد البويهي:

1. أن الامراء البويهين حرموا الخليفة من تعيين وزير له وعينوا كاتباً بدله لاداء شؤونه واقطاعاته المحدودة.
2. أتخذوا وزراء لانفسهم أي أصبح للامير البويهي وزير وللخليفة كاتب فقط.
3. أن أمراء بني بويه أدخلوا تعديلاً مهماً في الوزارة لم يكن معروفاً من قبل الاوهوأتخاذ وزيرين فقد أتخذ عضد الدولة وزيراً له بفارس واخر جعل مقره بغداد.
4. امتداد صلاحيات الوزير البويهي لتشمل الامور الحربية وقيادة الجيوش فضلاً عن صلاحياته السياسية والادارية.
5. من وزراء بني بويه المشهورين: أبو محمد الحسن المهلبي أبن أبي صفره حيث ولاه معز الدولة الوزراء سنة ٣٣٩هـ/951م وبقي في الوزارة ثلاثة عشر سنه وكان مشهوراً بمقدرته الادارية والعسكرية أيضاً، ومن الوزراء المشهوين أيضاً أبو الفضل محمد بن العميد الذي أتخذه ركن الدولة الحسن بن أبو الفتح الذي ورث أباه في المواهب الادارية والقابليات أبنه أبو بويه وزيرا له، وقد تقلد الوزارة بعده ن الى الامير الأدبية واستوزره مؤيد الدولة بن ركن الدولة ولقبه (ذا الكفاءتين) لمهارته الحربية وكفاءته السياسية[61].
6. عظم شأن الالقاب في هذه الفترة وكان من مميزات الوزارة التلقب بالالقاب الطويله الرنانه ، كـ فلك الملك وتلقب آخر بلقب: ذو السعادتين وزير الوزراء تاج الملك، وتلقب آخر: فخر الدولة فلك الامة كافي الكفاءة.
7. شيوع مصادرة اموال و املاك الوزراء بعد عزلهم ، وهي أداريه أستغلها البويهين أبشع أستغلال[62].

الوزارة في العهد السلجوقي

تأثر منصب الوزارة بشكل كبير بالظروف السياسية والاقتصادية التي شهدتها الدولة الإسلامية ففي الفترات التي ازداد فيها نفوذ هذه الدولة ارتفعت مكانة الوزارة، وتمكن الوزراء من ممارسة مهامهم بحرية واسعة مما ساهم في تأثيرهم على إدارة شؤون الدولة كما نالوا قدراً كبيراً من الهيبة والاحترام، ولكن عندما بدأ الضعف والانحلال يتسلل إلى كيان الدولة، تراجعت سلطة الوزراء وأصبحوا عرضة للعزل والمصادرة مرت الوزارة في العهد البويهي بهذا الوضع، فتجلت سلطة الوزراء في إدارة أمور الدولة في أوائل هذا العهد، ثم فقدت الوزارة هيبتها واحترامها عندما انقسم الأمراء البويهيون على أنفسهم.

أما في العهد السلجوقي فقد ترتب على وجود وزير للسلطان ووزير للخليفة حدوث احتكاك بينهما، وكان وزير السلطان أكثر نفوذاً وسلطة من وزير الخليفة العباسي لأنه كان يستمد نفوذه من قوة السلطان السلجوقي صاحب النفوذ الفعلي وقتذاك، وكان لوزير الخليفة العباسي نفوذ قوي فيما يتعلق بسياسة الخلافة العباسية مما أدى إلى عدم توثق الصلة بينهما[63].

دور الوزراء في التعيين والعزل:

بلغ من نفوذ الوزير السلجوقي أن جاهر بعدائه لوزير الخليفة، وأخذ يتدخل في تعيينه وعزله، بل كان أحياناً يقبض عليه ويرغمه على أداء بعض الأموال مُقابل إطلاق سراحه، وبدأ أول تدخل من الوزير السلجوقي في عزل وزير الخليفة سنة (453ه/1062م)، حيث استدعى الخليفة القائم بأمر الله أبا الفتح منصور بن أحمد ابن دارست لتولي وزارته، فلمّا عَلِمَ عميد الملك الكندري وزير السلطان السلجوقي طغرل بك بذلك كتب إلى الخليفة يخبره بعدم رغبة السلطان في تعيين ابن دارست وزيراً له، بحجة أنه غير كُفء للوزارة غير أن الخليفة القائم بأمر الله لم يعر عميد الملك انتباها، واستوزر ابن دارست عند وصوله إلى بغداد[64].

ويبدو أن الوزير السلجوقي عميد الملك أراد أن يستفيد من سوء التفاهم الذي كان قائم، إذ ذاك بين الخليفة القائم بأمر الله وبين السلطان طغرل بك حول خطبة السلطان لابنه الخليفة، لكي يتدخل في وزارة الخلافة مُعتقداً أن الخليفة سيوافق على طلبه حتى لا تزداد حدة التوتر بينه وبين السلطان.

وفي عام(471 هـ/ 1079 م) قام الخليفة المقتدي بأمر الله بعزل وزيره أبو نصر محمد بن محمد بن جهير، المعروف بلقب "فخر الدولة"، وذلك بناءً على طلب الوزير السلجوقي نظام الملك الحسن بن علي الطوسي، ويُعزى هذا القرار إلى الفتنة التي نشبت بين الحنابلة والشافعية في بغداد، والتي أسفرت عن مقتل عدد من الشافعية في المدرسة النظامية. وقد اتهم نظام الملك الوزير فخر الدولة بن جهير بالتسبب في تلك الفتنة، وكتب إلى الخليفة مطالبًا بعزله، كما وجه رسالة إلى شحنة بغداد يأمره فيها بالقبض على بني جهير وأتباعهم. وعندما علم بنو جهير بذلك توجه عميد الدولة بن جهير إلى الوزير نظام الملك، وتمكن من إصلاح الأمور معه وبناءً على ذلك، كتب نظام الملك إلى الخليفة وشحنة بغداد معبرًا عن موافقته على إعادة فخر الدولة إلى منصبه الوزاري[65].

وكذلك عزل الخليفة المقتدي بأمر الله وزيره أبا شجاع محمد بن الحسين الروذراوري في عام(484 هـ/1092م) لعدة أسباب من بين هذه الأسباب كان هناك خلاف بين الوزير أبي شجاع وأبي سعد بن سمحا اليهودي، وكيل السلطان ملكشاه ووزيره نظام الملك، حيث أصر أبو شجاع على إلزام أهل الذمة بارتداء الغيار فضلاً عن كان نظام الملك يسعى لعزل أبي شجاع بهدف تعيين أحد أبنائه في منصب وزارة الخليفة، ومن المحتمل أن السبب الحقيقي لعزل أبي شجاع كان عدم رغبة نظام الملك في بقاء هذا الوزير لِمَا أظهره من كفاية عظيمة في الوزارة، بالإضافة الى التزام أبي شجاع عدم المحاباة في الدين، ووقوفه بشدة في وجه أطماع رجال الديوان وقادة الجيش، وعلى رأسهم شحنة بغداد سعد الدولة كوهرائين الذي سار بنفسه إلى أصفهان شاكياً من أبي شجاع، وفي سنة (493ه/1100م)، بعث مؤيد الملك بن نظام الملك وزير السلطان السلجوقي محمد بن ملكشاه، إلى الخليفة المستظهر بالله، يطلب عزل وزيره عميد الدولة بن جهير، فعزله الخليفة، ولم يذكر ابن الأثير وابن خلدون السبب الذي حمل الوزير السلجوقي على طلب عزل وزير الخليفة[66].

تنافس الوزراء على منصب الوزارة:

أثر التنافس على وزارة السلطان السلجوقي سلبًا على وحدة الدولة السلجوقية، وقد تجلى هذا الصراع بعد وفاة السلطان طغرل بك فقد نشب التنافس بين عميد الملك منصور بن محمد الكندري ونظام الملك الطوسي، وزير ألب أرسلان، حيث سعى كل منهما للتخلص من الآخر بهدف الفوز بمنصب وزير السلطان ألب أرسلان، وعندما دخل السلطان ألب أرسلان مدينة الري، بدأ عميد الملك الكندري بالتقرب من نظام الملك وتقديم الهدايا له وبعد زيارة له، لاحظ أن العديد من قادة الجيش أصبحوا في خدمة عميد الملك، مما أثار غيرة نظام الملك فبدأ يخوف السلطان ألب أرسلان من تجمع القادة حول عميد الملك، مما دفع السلطان إلى إصدار أمر بالقبض عليه وإرساله معتقلاً إلى مدينة مرو الرود، حيث قضى عامًا في السجن قبل أن يُقتل، ويُروى أن سبب التخلص من عميد الملك الكندري يعود إلى تعصبه الشديد ضد الشافعية حيث كان يأمر بلعنهم مع الرافضة على منابر خراسان، وبما أن نظام الملك كان شافعي المذهب لم يتردد في استغلال الفرصة لإقصاء عميد الملك والتخلص منه[67].

مزايا الوزارة خلال الحكم السلجوقي

1. برزت أهمية الوزارة مجددًا في إدارة شؤون الدولة، حيث ظهرت أسر توارثت المناصب الوزارية، واعتمد السلطان السلجوقي على وزيره في إدارة الأمور السياسية، رغم عدم معرفته بأصولها، نظرًا لانشغاله بشؤون الحرب والجيش كما عُرف هؤلاء الوزراء بقدراتهم واهتمامهم بالتحضر.
2. تم تشجيع الوزراء على التعمق في علوم الفقه والكلام لمواجهة خصومهم العقائديين، بالإضافة إلى دعمهم في هذا المجال.
3. استمر الوزراء السلجوقيون في قيادة الجيوش والإشراف على القوات العسكرية، كما كان الحال خلال فترة النفوذ البويهي، حيث تم تأسيس المدارس لتحقيق نفس الأهداف.[68]
4. انتشار ظاهرة مصادرة أموال الوزراء أو احتجازهم عند عزلهم.
5. من أبرز وزراء هذه الفترة الوزير فخر الدولة ابن جهير، الذي تزوج ابنته من نظام الملك وزير السلطان ملك شاه، وقد خلفه في الوزارة أبو شجاع، الذي كان سياسياً بارعاً يتولى بنفسه قضايا المظالم. كما كان أبو شجاع مؤرخاً، حيث ألف كتاب "ذيل تجارب الأمم المسكوية "، ومن الوزراء الآخرين الشريف أبو القاسم علي نقيب النقباء، الذي شغل منصب وزير الخليفة المسترشد، وقد لعب الوزير ابن هبيرة دوراً مهماً في قيادة الجيش والتصدي للسلاجقة في العراق.
6. بعد القضاء على سلطة السلاجقة، ازدادت مكانة الوزراء المركزية مع تعزيز نفوذ الخليفة العباسي، كما زادت ألقابهم، وأصبحت اختصاصاتهم واسعة جداً.[69].

صلاحيات الوزير في فترة العباسيين المتأخرة

1. مراجعة جميع الدواوين، وتولي أو عزل المسؤولين عن إدارتها.
2. إبلاغ القضاة بقرار الخليفة بشأن تعيينهم أو عزلهم، وتقديم العطاءات لهم في دار الوزارة.
3. إبلاغ نقباء العباسيين والعلويين، وقراءة عهودهم وتقديم العطاءات لهم [70].
4. يتولى الوزير مسؤولية أخذ البيعة للخليفة عند توليه، بالإضافة إلى الإشراف على المراسيم المتعلقة بذلك في الأقاليم التابعة للخلافة.
5. يقوم الوزير باستعراض الجيوش في المناسبات المختلفة، ويقود العسكر لقمع الفتن والاضطرابات.

6. يستقبل الوزير أمراء الدول المجاورة أو رسلهم قبل أن يتشرفوا بلقاء الخليفة، وقد ظهر العديد من نواب الوزراء إلى جانب الوزراء لمساعدة الوزير في إدارة شؤونه، وكان عددهم كبيرًا حتى وصل في عهد الناصر إلى تسعة نواب للوزير[71].

الخاتمة

تقدم هذه الدراسة رؤى جديدة حول النظام الإداري في العصر الإسلامي، من خلال بحث متعمق في المصادر الأثرية، مما يبرز أهمية هذه المصادر كأداة لفهم التغيرات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها تلك الفترة التاريخية الهامة، مما يتضح من خلال المصادر والأدلة الأثرية أن منصب الوزارة تأثر بشكل كبير بالظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها الدولة الإسلامية ففي الفترات التي كانت فيها الدولة قوية ارتفعت مكانة الوزارة حيث مارس الوزراء مهامهم بحرية كبيرة، وتركوا بصماتهم في إدارة شؤون الدولة، وحظوا بقدر كبير من الهيبة والاحترام لكن مع تراجع قوة الدولة وضعفها، تضاءلت سلطة الوزراء، وأصبحوا عرضة للعزل والمصادرة، بل والقتل في بعض الأحيان.

الاستنتاجات والتوصيات

1- تشير المصادر الأثرية إلى أن نظام الوزارة في العصر الإسلامي كان معقدًا ومنظمًا بشكل دقيق.

2- أوضحت المصادر أن الوزارة وضعت قوانينها، وأقرت قواعدها خلال العصر العباسي، وكان أول من لقب بهذا اللقب هو أبي سلمه الخلال.

3- تُعتبر الوزارة الولاية الثانية في الدولة، حيث تتولى الشؤون الإدارية والسياسية.

4- يتمتع الوزير بمكانة هامة في الدولة الإسلامية، نظرًا لدوره الوسيط بين الحاكم والرعية.

5- من الضروري إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات الأثرية في هذا المجال لفهم التغيرات التي طرأت على نظام الوزارة في العصور الإسلامية والمجتمع في الحضارة الإسلامية، ومن خلال ذلك يمكن أن يشكل هذا البحث أساسًا لدراسات مستقبلية حول التطورات والتغيرات التي شهدتها الوزارة في العصر الإسلامي.

ملحق الصور

شكل (رقم 1): رسم توضيحي يمثل عمل الوزارة في العصر الأسلامي.

www.google.com/imgres?imgurl

شكل (رقم 2): الحدود الادارية للدولة العباسية.
www.google.com/search?q

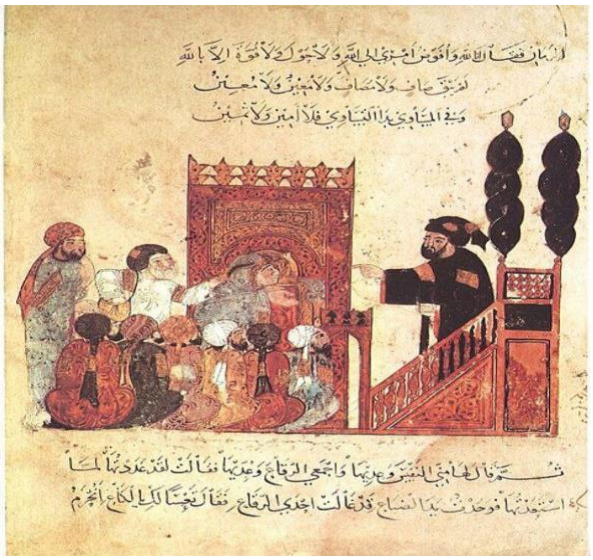

لوحة رقم(3):ابو سلمه الخلال وهو يتقلد منصب الوزارة
www.wikipedia.org

الهوامش:

[11] ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (808هـ- 1406م): مقدمة ابن خلدون، دار الفكر، بيروت،1984، ص 603.

[2] ابن منظور ،محمد بن مكرم بن علي (711هـ-1311م): لسان العرب، ج5، دار صادر، بيروت،1999، ص282، الماوردي، ابي الحسن علي بن محمد،(450هـ-974م): الأحكام السلطانية والولايات الدينية ،ج1، دار الكتب العلمية، بيروت،1985، ص40.

[3] الهاشمي، فريد صلاح (1994). تذكرة السلفيين: وتبصِرةُ الْمُوَحِّدِين بأهَمِّ قَضايا الْعَصْرِ، اسطنبول. (380/7).

[4] الازهري، ابو منصور محمد بن احمد(370هـ-981م): تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض،(8اجزاء)، ط1، دار احياء التراث العربي، بيروت،2001.

[5] القزويني، احمد بن فارس بن زكريا (395هـ- 1004م): مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون،(6)، دار الفكر، بيروت،1979.

[6] ابن الأنباري، ابي بكر محمد ابن القاسم،(328هـ- 940م): الزاهر في معاني كلمات الناس، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت،1973، ص207.

[7] ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد : المقدمة، ص 235.

[8] ابن منظور. محمد بن مكرم بن علي: مختار الصحاح، دار صادر، بيروت،1997،ص337.

[9] سورة طه: الآية 29.

[10] سورة الفرقان: الآية 35.

[11] سورة محمد: الآية 4

[12] ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد: المقدمة، 235.

[13] الماوردي، ابي الحسن علي بن محمد: الأحكام السلطانية،ج10،ص 40.

[14] ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي ت (711هـ-1311م): لسان العرب، دار صادر، بيروت،1999، (283/5)

[15] الماوردي ، ابي الحسن علي ابن محمد (1985): الاحكام السلطانية ،ص40، ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (1999): لسان العرب،(283/5)

[16] المقرئ، محمد بن علي الفيومي(770هـ- 1368م): المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، (657/2)،المطبعة الاميرية، القاهرة،1926.

[17] الماوردي: الاحكام السلطانية، ص 22.

[18] الماوردي: الاحكام السلطانية، ص 26

[19] الجويني، ضياء الدين ابي المعالي عبد الملك بن عبدالله(478هـ-1085م): غياث الأمم في التياث الظلم، ص 116، ط11، دار المنهاج، السعودية،1989.

[20] أن كلمة "وزير" عربية الأصل، وتدل على "المستشار، المقرب، المعتمد عليه". المعجم العربي الاساسي، جماعة من كبار اللغويين العرب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لاروس، تونس، 1989.

[21] أن كلمة "وزير" مشتقة من "الوزرة"، وهي "الثقل"، ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي : لسان العرب،(283/5)

[22] عبد الحميد الكاتب شخصية غريبة في تاريخ التراث الادبي عند العرب وحياته غامضة لان الخلافة العباسية اسدلت عليه سحبا كثيفة من الاهمال والنسيان باعتباره الكاتب السياسي الاول لدولة بني اميه ولقبه الجاحظ المشهور في كتابه (البيان والتبيين) بعبد الحميد الكاتب او الاكبر ويعظم النقاد العرب من منزلته في الادب العربي، فيقولون فيه بدئت الكتابة بعبد الحميد وختمت بابن العميد، وكان ابوه يسمى يحيى من اهل الشام الذين دخلوا في الاسلام وتعلموا العربية، وكان عبد الحميد يتولى شؤون ديوان الرسائل للأمير مروان بن محمد اثناء ولايته للجزيرة وأرمينية. للاستزادة انظر الموقع www.hahous.gov.ma

[23] الماوردي، ابي الحسن علي بن محمد: كتاب الوزارة، ص 84، ط1، دار الجامعات المصرية،1976.

[24] الفيروز ابادي، مجد الدين ابو طاهر محمد بن يعقوب(817هـ- 1415م): القاموس المحيط،ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان،2005.

[25] ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد : المقدمة ، ص 237، الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص 34 .

[26] الماوردي، ابي الحسن علي بن محمد: الاحكام السلطانية، ص 34 .

[27] الماوردي: كتاب الوزارة، ص 84.

[28] نخبة من اللغويين (1989): المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، لاروس، تونس.

[29] الصالح، صبحي (1976): النظم الإسلامية، دار العلم للملايين،بيروت،ص2-3.

[30] الماوردي، ابي الحسن علي ابن محمد : الاحكام السلطانية والولايات الدينية، ص 31.

[31] سورة الانبياء: الآية 22.

[32] الماوردي، ابي الحسن علي ابن محمد: الاحكام السلطانية والولايات الدينية، ص31.

[33] سورة طه: الآية 29.

[34] الطباطبا، احمد بن ابي القاسم: تاريخ الدول الإسلامية،ج3، دار الاندلس، بيروت،1969، ص153.

[35] الريس، ضياء الدين : النظريات السياسية الإسلامية، دار النهضة العربية،بيروت-لبنان،2011، ص221.

[36] الريس، ضياء الدين، النظريات السياسية الاسلامية، ص 222.

[37] فتحية النبراوي، تاريخ النظم والحضارة الاسلامية، ص84، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2019.

[38] فتحية النبراوي، تاريخ النظم والحضارة الاسلامية، ص84، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2019.

[39] النبراوي، فتحية: تاريخ النظم والحضارة الاسلامية والحضارة الاسلامية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2019، ص 78.

[40] ابن شادان، احمد بن جعفر: ادب الوزراء، مخطوطة، ارشيف الشارخ للمجلات الادبية والثقافية العربية،ع1937،4، ورقة 503.

[41] ابن شاذان : ادب الوزراء، ورقة 504.

[42] ابن الخطيب، لسان الدين السلماني ت(776هـ/1313م): الاشارة الى ادب الوزارة، مكتبة الثقافية الدينية، القاهرة، ط1، 2004،ص 81.

[43] ابن الخطيب، لسان الدين: الاشارة الى ادب الوزارة، ص83.

[44] البلوي، ابو الحجاج يوسف بن محمد المعروف بالشيخ ت(604هـ/1208م): احسن المسالك في اخبار الممالك، مخطوطة ، المجمع العلمي العراقي، ورقة 3.

[45] القلقشندي، ابي العباس احمد بن علي(821هـ-1418م): صبح الأعشى في صناعة الأنشاء، ج3، دار الكتب العلمية، بيروت،1981، ص273.

[46] www.wikipedia.org

[47] القلقشندي، ابي العباس احمد: صبح الأعشى في صناعة الأنشاء، ص273.

[48] القلقشندي، ابي العباس احمد بن علي : صبح الأعشى في صناعة الانشاء، ص274.

[49] ابن بابوية، ابو جعفر محمد بن علي القمي(381هـ -991م) : عيون أخبار الرضا ، ج 2 ، مؤسسة النشر الاسلامي، قم،1997، ص147.

[50] القلقشندي، ابي العباس احمد ابن علي: صبح الأعشى، ص 274.

[51] النبراوي، فتحية: تاريخ النظم والحضارة الاسلامية، ص 82.

[52] عزام ،خالد : **العصر العباسي موسوعة التاريخ الإسلامي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009، ص170.

[53] اليوزبكي، توفيق سلطان: نفوذ الاتراك السياسي في الخلافة العباسية، آداب الرافدين، الموصل، 1998،ص 243-244.

[54]المغلوث، سامي بن عبد الله بن أحمد: أطلس تاريخ الدولة العباسية، ج1،دار الحضارة العربية، الرياض،2018، ص75.

[55] محمد الخضري بك: محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية الدولة العباسية، دار الأرقم بن ابي الأرقم، بيروت، 2016،ص300.

[56] الزهراني، محمد مسفر: نظام الوزارة في الدولة العباسية، دار الحضارة العربية، الرياض،2018، ص 71-75.

[57] المغلوث، سامي بن عبد الله بن أحمد : أطلس تاريخ الدولة العباسية ، دار الحضارة العربية، الرياض، 2018، ص85.

[58] علي، وفاء محمد: الخلافة العباسية في عهد تسلط البويهيين، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018،ص42.

[59] علي، وفاء محمد : الخلافة العباسية في عهد تسلط البويهيين، ص43.

[60] طقوش، محمد سهيل : تاريخ الدولة العباسية 132-656هـ ،دار الفكر ، دمشق، 2017،ص 42.

[61] النبراوي، فتحية : تاريخ النظم والحضارة الاسلامية، ص83.

[62] طقوش، محمد سهيل: تاريخ الدولة العباسية 132-656هـ، ص42.

[63] الزهراني، محمد مسفر: نظام الوزارة في الدولة العباسية ، دار الحضارة العربية ، الرياض، 2018، ص119-122.

[64] النبراوي، فتحية : تاريخ النظم والحضارة الاسلامية، ص 84.

[65] المغلوث، سامي : اطلس تاريخ الدولة العباسية، ص42.

[66] النبراوي، فتحية : تاريخ النظم والحضارة الاسلامية، ص 84.

[67] الطبري، محمد بن جرير(310هـ -923م): تاريخ الرسل والملوك، ج9، ص123.دار المعارف، بيروت-لبنان،2005

[68] النبراوي، فتحية : تاريخ النظم والحضارة الاسلامية، ص 84.

[69] ابن الاثير، عز الدين ابي الحسن ت(637هـ/1239م): الكامل في التاريخ، ج7، دار الكتب العلمية،بيروت،1989، ص195.

[70] ابن الاثير، عز الدين: الكامل في التاريخ، ج7، ص195.

[71] ابن الاثير عز الدين: الكامل في التاريخ، ص 196.

المصادر والمراجع

- **القران الكريم.**
- **الكتب العربية والمعربية:**
- ابن الأثير، عز الدين ابي الحسن ت(637ه/1239م): الكامل في التاريخ، ج7، دار الكتب العلمية، بيروت،1989.
- الازهري، ابو منصور محمد بن احمد ت(370ه-981م): تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض،(8اجزاء)، ط1، دار احياء التراث العربي، بيروت،2001.

- ابن الأنباري، ابي بكر محمد ابن القاسم ت(328ه- 940م): الزاهر في معاني كلمات الناس،ج1، دار الكتب العلمية، بيروت،1973.
- ابن بابوية، أبو جعفر محمد بن علي القمي ت(381ه -991م): عيون أخبار الرضا،ج2، مؤسسة النشر الإسلامي، قم،1997.
- البلوي، ابو الحجاج يوسف بن محمد المعروف بالشيخ ت(604ه/1208م): احسن المسالك في اخبار الممالك، مخطوطة، المجمع العلمي العراقي، ورقة 3.
- الجويني، ضياء الدين ابي المعالي عبد الملك بن عبدالله ت(478ه-1085م): غياث الأمم في التياث الظلم، ط11، دار المنهاج، السعودية،1989.
- ابن الخطيب، لسان الدين السلماني ت(776ه/1313م): الاشارة الى ادب الوزارة، مكتبة الثقافية الدينية، القاهرة، ط1، 2004.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (808ه- 1406م): مقدمة ابن خلدون، دار الفكر، بيروت،1984.
- ابن خلكان، احمد بن محمد بن ابراهيم ت(681هـ -1282م): وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان، تحقيق احسان عباس، ج6،دار صادر ، بيروت، 1978.
- الريس، ضياء الدين: النظريات السياسية الإسلامية، دار النهضة العربية، بيروت،2011.
- الزهراني، محمد مسفر: نظام الوزارة في الدولة العباسية، دار الحضارة العربية، الرياض،2018.
- ابن شاذان، احمد بن جعفر: ادب الوزراء، مخطوطة، ارشيف الشارخ للمجلات الادبية والثقافية العربية،ع1937،4، ورقة 503.
- الصالح، صبحي: النظم الإسلامية، دار العلم للملايين، بيروت، 1976.
- الطباطباي، أحمد بن أبي القاسم: تاريخ الدول الإسلامية، ج3 ،دار الأندلس، بيروت،1969.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير ت(310ه -923م): تاريخ الرسل والملوك، ج9، دار المعارف، بيروت،2005.
- طقوش، محمد سهيل: تاريخ الدولة العباسية 132-656ه، دار الفكر، دمشق،2017.
- عزام، خالد: العصر العباسي موسوعة التاريخ الإسلامي، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان،2009.
- علي، وفاء محمد: الخلافة العباسية في عهد تسلط البويهيين، دار النهضة العربية، القاهرة،2018.
- الفيروز ابادي، مجد الدين ابو طاهر محمد بن يعقوب ت(817ه- 1415م): القاموس المحيط، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان،2005.
- القزويني، احمد بن فارس بن زكريا ت(395ه- 1004م): مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون،(6)، دار الفكر، بيروت،1979.
- القلقشندي، ابي العباس احمد بن علي ت(821ه-1418م): صبح الأعشى في صناعة الأنشاء، ج3، دار الكتب العلمية، بيروت،1981.
- الماوردي، ابي الحسن علي بن محمد ت(450ه-974م): الأحكام السلطانية والولايات الدينية ،ج1، دار الكتب العلمية، بيروت،1985.
- ـــــــــــــــــــــــــــــــ: كتاب الوزارة، ط1، دار الجامعات المصرية،1976.
- محمد الخضري بك: محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية الدولة العباسية، دار الارقم ابن ابي الارقم، بيروت،2016.
- المغلوث، سامي بن عبد الله بن أحمد: أطلس تاريخ الدولة العباسية، دار الحضارة العربية، الرياض،2018.
- المقرئ، محمد بن علي الفيومي ت(770ه- 1368م): المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ج2، المطبعة الاميرية، القاهرة،1926.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي ت(711ه-1311م):لسان العرب ،ج5، دار صادر، بيروت،1999.
- ـــــــــــــــــــــــــــــــ: مختار الصحاح، ص337، دار صادر، بيروت- لبنان،1997.
- النبراوي، فتحية: تاريخ النظم والحضارة الاسلامية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2019.
- نخبة من اللغويين: المعجم العربي الأساسي،(2)،المنظمة العربية للثقافة والعلوم، لاروس، تونس،1989.
- الهاشمي، فريد صلاح : تذكرة السلفيين وتبصرة الموحدين بأهم قضايا العصر، اسطنبول،1994.
- اليوزبكي، توفيق سلطان: نفوذ الاتراك السياسي في الخلافة العباسية، آداب الرافدين، الموصل، 1998.

المواقع الإلكترونية:

1. www.google.com/imgres?imgurl
2. www.google.com/search?q
3. www.wikipedia.org
4. www.hahous.gov.ma.